مؤقت

مجلس الأمن

السنة التاسعة والسبعون

الجلسة 9713

الأربعاء، 28 آب/أغسطس 2024، الساعة 11/00

نيويورك

الرئيس	السيد جورج	(سيراليون)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	إكوادور	السيد مونتالفو سوسا
	الجزائر	السيد قواوي
	جمهورية كوريا	السيد هوانغ
	سلوفينيا	السيدة بلوكار دروبيتش
	سويسرا	السيد هاوري
	الصين	السيد غنغ شوانغ
	غيانا	السيدة رودريغز – بيركيت
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	مالطة	السيد كاميليري
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	موزامبيق	السيد كومانغا
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وود
	اليابان	السيدة شينو

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

Fيتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتُتحت الجلسة الساعة 11/00.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقاً للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي كل من جمهورية إيران الإسلامية والجمهورية العربية السورية وتركيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين التاليين إلى المشاركة في الجلسة: السيد غير بيدرسن، المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية؛ والسيدة جويس مسويا، وكيلة الأمين العام بالنيابة للشؤون الإنسانية والمنسقة بالنيابة للإغاثة في حالات الطوارئ.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأعطي الكلمة الآن للسيد بيدرسن.

السيد بيدرسن (*تكلم بالإنكليزية*): يصادف هذا الشهر الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لاتفاقيات جنيف – وهو تذكير في الوقت المناسب لجميع الأطراف في النزاع السوري بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني الذي يجب الالتزام به نصاً وروحاً. إن مما يدعو إلى الأسف الشديد أن يستمر قتل وإصابة المدنيين بشكل شبه يومي في الجمهورية العربية السورية وفي جميع أنحاء المنطقة. لم يقتصر تأثير أعمال العنف التي وقعت خلال الشهر الماضي على المدنيين فحسب، بل شكّل أيضاً أخطاراً تهدد السلام والأمن الدوليين. وقد وصلت التوترات في المنطقة إلى مستويات جديدة وخطيرة مع وقوع سلسلة من الحوادث، بما في ذلك: هجمات على ملعب لكرة القدم في قرية مجدل شمس في الجولان السوري الذي تحتله إسرائيل، ما أسفر عن وقوع ضحايا مدنيين، بمن فيهم أطفال؛ وضربات إسرائيلية في بيروت؛ واغتيالات استهدفت قادة حماس في طهران ثم حزب الله في بيروت على يد إسرائيل؛ وتصعيد كبير في الأعمال العدائية شهده الأسبوع الماضي، والذي شمل ضربات لحزب الله في إسرائيل وضربات إسرائيلية في لبنان.

لم يستثنِ هذا التصعيد سورية والسوريين. ففي منتصف شهر آب/أغسطس، شهدنا مقتل سوريين في غارات جوية إسرائيلية على لبنان، من بينهم أطفال. كما شنت إسرائيل غارات جوية أخرى في حمص وحماة ودرعا ثم مرة أخرى اليوم على الحدود السورية – اللبنانية. وفي شهري تموز/يوليه وآب/أغسطس، وقعت أيضاً هجمات على مواقع عسكرية أمريكية في شمال شرقي سورية بعد هدوء استمر لأشهر، وهي هجمات زعمت الولايات المتحدة أن جماعات مسلحة مدعومة من إيران نفذتها وأسفرت عن إصابة جنود أمريكيين. كما شاهدنا تقارير عن قصف بالصواريخ والطائرات المسيّرة من الأراضي السورية باتجاه الجولان السوري الذي تحتله إسرائيل. يجب أن نضاعف جهودنا نحو التهدئة الإقليمية من أجل تحقيق السلام والاستقرار الطويل الأمد للجميع، بما في ذلك وقف إطلاق النار العاجل في غزة، والعودة إلى الهدوء في لبنان وعبر الخط الأزرق، وخفض إقليمي للتصعيد أوسع نطاقاً.

ومن المهم للغاية أن نلاحظ أن هناك حاجة إلى خفض مماثل للتصعيد في النزاع السوري نفسه. لا يزال بالغ القلق يساورني إزاء استمرار الوضع المتوتر والعنيف في العديد من الجبهات في البلد. فخلال هذا الشهر، وقعت مرة أخرى اشتباكات متعددة وغارات جوية وغارات بطائرات مسيّرة وتبادل للقصف المدفعي والصاروخي في جميع أنحاء شمال شرقي وشمال غربي سورية، بما في ذلك ارتفاع قصير الأمد في عدد الغارات الجوية والطائرات المسيّرة الموالية للحكومة على إدلب وتصاعد كبير للأعمال العدائية التي شاركت فيها قوات سوريا الديمقراطية وقوات المعارضة المسلحة بالقرب من اعزاز. وقد حدث تصعيد كبير في الأعمال العدائية بين قوات سوريا الديمقراطية وبعض قوات العشائر العربية في دير الزور، مع ورود تقارير عن سقوط عشرات القتلى والجرحى وحالات نزوح وضربات على البنية التحتية المدنية. تدّعي قوات سوريا الديمقراطية أن القوات الموالية للحكومة شاركت في بعض الأعمال العدائية. ولا يزال جنوب غربي سورية مضطرباً، مع وقوع العديد من الحوادث الأمنية في درعا وزيادة

التوترات في السويداء حيث تستمر حركة الاحتجاجات السلمية منذ أكثر من عام حتى الآن. وفي الوقت نفسه، وكما أطلع وكيل الأمين العام لمكتب مكافحة الإرهاب فورونكوف مجلس الأمن مؤخراً، فقد زاد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام من وتيرة عملياته في سورية، مع تصاعد وتيرة الهجمات، خاصة في المنطقة الصحراوية الوسطى.

كل هذه الحقائق كانت السبب الذي جعلني أكرر دعوتي التي طالما دعوتُ من أجل وقف فوري ومستدام للأعمال العدائية في سورية من أجل وقف إطلاق النار على مستوى البلد واتباع نهج تعاوني لمكافحة الجماعات الإرهابية المدرجة على قائمة مجلس الأمن بما يتماشى مع القانون الدولي.

لا يزال ملف المعتقلين والمفقودين يتطلب تحركاً عاجلاً، حيث لا يزال الاحتجاز والاعتقال التعسفي والتعذيب أثناء الاحتجاز وحالات الاختفاء مستمراً في جميع مناطق سورية. يجب أن تتوقف هذه الممارسات القمعية. وما زلت أدعو إلى الإفراج عن المحتجزين من جانب واحد، بما في ذلك، على سبيل الأولوية، الإفراج عن النساء والأطفال وعن كبار السن أو المرضى. وفي الوقت نفسه، أودّ أن أشدد على ضرورة معالجة الوضع المزري للمخيمات وأماكن الاحتجاز في شمال شرقي سورية. وأكرر دعوتي إلى الدول الأعضاء والسلطات المعنية لتكثيف الجهود بشكل كبير في عمليات الإعادة من مخيم الهول وأماكن الاحتجاز الأخرى.

لا يزال الوضع الإنساني مزرياً، وستقدم السيدة مسويا المزيد من التفاصيل حول ذلك. ومع ذلك، أودّ أن أرحب بقرار الحكومة السورية بتمديد تصريح استخدام معبري باب السلامة والراعي الحدوديين. وهناك حاجة إلى وصول المساعدات دون عوائق من خلال جميع الطرائق، سواء عبر الحدود أو عبر الخطوط. ويجب صرف التعهدات المالية التي تم التعهد بها في بروكسل على وجه السرعة، بما في ذلك من أجل الانتعاش المبكر.

كما أود أن أشدد على ضرورة التخفيف من أي آثار سلبية للجزاءات وتجنبها، ولا سيما من خلال المشاركة الفعالة للدول التي تفرض الجزاءات لمواجهة الإفراط في الامتثال. ودعونا لا ننسَ الكارثة الاقتصادية التي لا يزال السوريون يواجهونها. يكافح السوريون لوضع الطعام على المائدة. ويقول برنامج الأغذية العالمي أن الحد الأدنى للأجور في سورية لا يغطي سوى 11 في المائة من الاحتياجات الأساسية للأسرة. وفي الوقت نفسه، لا يزال وضع اللاجئين والنازحين في جميع أنحاء سورية والمنطقة ينذر بالخطر. يجب حماية السوريين أينما كانوا، بما في ذلك في البلدان المضيفة. ويجب أن تتوقف الخطابات والأفعال المعادية للاجئين. وبالمثل، يجب علينا أن نضاعف الجهود الجماعية لمعالجة العقبات التي يقول اللاجئون أنفسهم إنها تحول دون عودتهم – سواء كانت شواغل مادية ومعيشية أو شواغل تتعلق بالحماية، بما في ذلك ما يتعلق بالسلامة والأمن والتجنيد العسكري الإلزامي. وهنا، أود أن أشير مرة أخرى إلى أننا نتابع عن كثب الرسائل المستمرة من الحكومة السورية والإعلانات الصادرة عنها، بما في ذلك تلك المتعلقة بالخدمة العسكرية.

إن تقسيم سورية بحكم الأمر الواقع، والنزاع العسكري المستمر، والمشاركة الكبيرة للجهات الفاعلة الخارجية، ووجود الجماعات الإرهابية المدرجة في القائمة، والانتهاكات الكثيرة لحقوق الإنسان، والمعاناة الإنسانية، والانهيار الاقتصادي للبلد، والتدهور المؤسسي، والتفكك الاجتماعي، ومأساة النزوح المستمرة، ومصير المحتجزين والمختفين – كل هذه المشاكل لا يمكن فصلها عن الانقسامات السياسية العميقة بين السوريين وفيما يتعلق بسورية. ولا يمكن معالجة هذه المشاكل بشكل مجدٍ بدون عملية سياسية تتماشى مع القرار 2254 (2015) – وأؤكد على أنها ينبغي أن تكون عملية واقعية ومستدامة وشاملة للجميع؛ وتنطوي على تنازلات حقيقية، بعيدة كل البعد عن المواقف أو المطالب المطلقة؛ وتحقق التطلعات المشروعة للشعب السوري؛ وتعيد لسورية سيادتها ووحدتها واستقلالها وسلامة أراضيها.

ويجب أن يكون في صميمها عملية سياسية بين السوريين تيسرها الأمم المتحدة. إنني أواصل العمل على تعزيز الجهود المشتركة للنهوض بعملية من هذا القبيل. لقد أجريت مؤخراً مناقشات متعمقة مع هيئة

التفاوض السورية هنا في جنيف، وأتطلع إلى التواصل مع مسؤولي الحكومة السورية في دمشق في أقرب فرصة ممكنة. وبالمثل، ما فتئنا نتواصل مع الأصوات الأوسع نطاقاً للنساء والشباب السوريين، وعلى نطاق أوسع مع المجتمع المدني السوري الذي يعتبر إشراكه أمراً ضرورياً.

ولا تزال رسالتي بشأن الأولويات الفورية ثابتة: العمل العاجل على وقف التصعيد في المنطقة وفي سورية من أجل وقف إطلاق النار في جميع أنحاء البلد؛ وكسر الجمود بشأن إعادة انعقاد اللجنة الدستورية؛ والمضي قدما في تدابير بناء الثقة على أساس خطوة مقابل خطوة؛ واستكشاف الأفكار حول كيفية تمهيد الطريق لنهج جديد وشامل لحل النزاع. كما أعمل على تحقيق تنسيق أفضل بين أصحاب المصلحة الدوليين؛ يجب أن تكون العملية السياسية مملوكة للسوريين وبقيادتهم، ولكن ذلك يتطلب دعماً موحداً وتعاونياً من أصحاب المصلحة الدوليين الرئيسيين.

وفي الختام، أود أن أذكر ما يلي: ليس لدينا أي وهم بأن أيًا من ذلك سيكون سهلاً، ولكن سيكون من الخطأ استنتاج أنه مستحيل أو أن النزاع يمكن إدارته فقط لا حله. هناك أفكار واضحة وواقعية مطروحة على الطاولة بشأن ما يمكن أن تفعله جميع الأطراف لإحراز تقدم. المطلوب هو الإرادة السياسية لكي تجتمع الأطراف السورية معا والتعاون الدولي. أنا أدرك بالطبع أن التوافقات الجيوسياسية حول سورية لا تزال صعبة، ولكن هناك طريق للمضي قدمًا. وآمل أن أتمكن من الاعتماد على دعم المجلس الجماعي لهذا النهج في الفترة المقبلة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد بيدرسن على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيدة سويا.

السيدة مسويا (*تكلمت بالإنكليزية*): لا يزال شعب الجمهورية العربية السورية يواجه أزمة إنسانية شديدة. يحتاج أكثر من 16 مليون شخص – أي ما يزيد عن 70% من السكان – إلى المساعدة. ثلاثة أرباعهم من النساء والأطفال. وكما أوضح السيد بيدرسن للتو، فإن التصعيد الأخير للأعمال العدائية في الشمال الشرقي، إلى جانب الهجمات المنتظمة في الشمال الغربي وأماكن أخرى، ما فتيء يفاقم من معاناة الناس.

منذ 6 آب/أغسطس، قُتل ما لا يقل عن 25 مدنيًا بسبب القتال في دير الزور. وأُجبرت حوالي 500 3 عائلة على الفرار من منازلها، رغم أن غالبيتهم تمكنوا من العودة منذ ذلك الحين. وتضررت البنية التحتية العامة الحيوية، بما في ذلك مرافق معالجة المياه، مما فاقم من أزمة المياه المستمرة. وأدى القتال إلى تقييد حركة المدنيين وعمال الإغاثة، بما في ذلك إغلاق الجسور عبر نهر الفرات. وجرى تقييد الوصول إلى أجزاء من مدينتي الحسكة والقامشلي لمدة أسبوع تقريبًا، مما أدى إلى تعطيل وصول المياه والمساعدات الغذائية إلى أكثر من 000 100 شخص. وتسببت القيود في زيادة أخرى في أسعار المواد الغذائية والوقود وغيرها من المواد الأساسية. ولا يزال احترام القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك حماية المدنيين والبنية التحتية المدنية، ووصول المساعدات الإنسانية من دون عوائق أمراً ضروريًا.

يستمر النزوح بمستويات مرتفعة بشكل مذهل. لا يزال أكثر من 6 ملايين سوري يعيشون كلاجئين أو طالبي لجوء خارج الحدود السورية، وكثير منهم في البلدان المجاورة. وفي داخل سورية، نزح نحو 7,2 ملايين شخص، أو ما يقرب من ثلث السكان، معظمهم منذ أكثر من عقد. وتستضيف كل محافظة من محافظات سورية الـ 14 نازحين بسبب النزاع، وتستضيف جميع المحافظات باستثناء ثلاث محافظات أكثر من 000 100 شخص. وتتأثر النساء والفتيات بشكل خاص. في شمال سورية، تفيد الأسر التي تعيلها نساء في شمال سورية بأنها غير قادرة على تلبية احتياجاتها الأساسية بمثلي معدل الأسر التي يعيلها رجال. ويعيش العديد من النازحين في خيام أو مستوطنات عشوائية مكتظة واضطروا إلى الانتقال عدة مرات. إنهم أناس مثل امرأة تبلغ من العمر 23 عاماً في حلب – سنسميها روشين – والتي أجبرت عائلتها على التنقل عدة مرات بحثاً عن الأمان حتى وصلت إلى مخيم للنازحين.

ويعتمد غالبية النازحين في جميع أنحاء سورية على المساعدات الإنسانية لتلبية احتياجاتهم الأساسية. ولذلك فهم من بين أشد

المتضررين من النقص المثير للقلق في التمويل الإنساني. بعد مرور ما يقرب من تسعة أشهر من العام، تم تلقي أقل من بليون دولار من أصل 4,1 بلايين دولار المطلوبة للاستجابة. ونتيجة لذلك، كان لا بد من خفض المساعدات الغذائية وخدمات المياه. ويشير برنامج الأغذية العالمي إلى أن العديد من الأسر تتناول كميات أقل من الطعام وتتخطى وجبات وتتبع نظاماً غذائياً أقل تنوعاً، مما يعرضها لخطر سوء التغذية. كما ازداد انتشار آليات التكيف السلبية، بما في ذلك الزواج القسري وزواج الأطفال وعمالة الأطفال.

وكان لا بد من تقليص خدمات نقل المياه بالشاحنات للنازحين داخليًا، مما أثر على سبيل المثال على 000 50 شخص على الأقل في تل رفعت. وبدون زيادة في التمويل، سيتم قطع المياه والصرف الصحي عن حوالي 200 مخيم في الشمال الغربي بحلول الشهر المقبل، مما سيؤثر على ما يقرب من 000 250 من سكان المخيمات، معظمهم من النساء والأطفال. وهناك ما يقرب من 230 مرفقًا صحيًا – نصف المرافق الصحية العاملة في الشمال الغربي، بما في ذلك مستشفيات الولادة والأطفال – في طريقه نحو الإغلاق الكامل أو الجزئي بحلول نهاية العام، مما يؤثر على إمكانية الوصول إلى الرعاية الصحية المنقذة للحياة والرعاية الصحية في الحالات الطارئة لأكثر من مليون شخص.

وبالإضافة إلى المساعدة المنقذة للحياة، فإن زيادة الاستثمار في مشاريع التعافي المبكر أمر بالغ الأهمية أيضاً لتوفير حلول أكثر استدامة لأزمة النزوح. لقد وفرت هذه المشاريع مدخلات زراعية للأشخاص العائدين إلى ديارهم في دير الزور من أجل المساعدة في استعادة سبل عيشهم. وللأسباب ذاتها، يدعم صندوق المساعدة الإنسانية عبر الحدود السورية الذي يديره مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية مشروعاً للتعافي المبكر وسبل العيش يهدف إلى توفير التدريب المهني وإعادة تأهيل الأسواق والمدارس. ونحث الجهات المانحة على مضاعفة جهودها في مجال الاستجابة الإنسانية، بما في ذلك التعافي المبكر.

ويوجد ما يقرب من نصف النازحين في سورية في إدلب وشمال حلب. وتظل العملية عبر الحدود من تركيا شريان حياة بالنسبة لهؤلاء الأشخاص. فهي لا تيسر مرور إمدادات الإغاثة فحسب، بل تسهل أيضا زيارات التقييم التي يقوم بها موظفو الأمم المتحدة لضمان توزيع المساعدات بكفاءة وفعالية. ونرحب بتمديد الحكومة السورية لقرار السماح باستخدام معبري باب السلامة والراعي لمدة ثلاثة أشهر أخرى. ونأمل أن يظل استخدام هذين المعبرين، إلى جانب معبر باب الهوى، متاحا ما دامت مستويات الاحتياجات الحالية قائمة. ونظرا لحجم هذه الاحتياجات، سنواصل أيضا جهودنا لتوسيع نطاق استخدام الطرق العابرة لخطوط التماس للوصول إلى المناطق التي تعاني من نقص في الخدمات في الشمال الغربي وفي أجزاء أخرى من البلد. وما زلنا نشعر بالقلق إزاء استمرار التحديات التي تواجه تنفيذ المهام المخطط لها عبر خطوط التماس.

لا يمكننا أن نفقد التركيز على سورية. وتواصل الأمم المتحدة وشركاؤها تقديم المساعدات البالغة الأهمية لملايين الأشخاص كل شهر. غير أنه ومع استمرار وصول الاحتياجات الإنسانية إلى مستويات قياسية، فإننا بحاجة إلى زيادة كبيرة في التمويل الإنساني وإلى قدر أكبر بكثير من الاستثمارات في مشاريع الإنعاش المبكر للمساعدة في إعادة بناء سبل العيش وتقليل الاعتماد على المعونة وتوفير حلول لأزمة النزوح. غير أن مفتاح الحل المستدام هو وضع حد نهائي للنزاع – خاصة في ظل الشواغل بشأن انعدام الأمن في المنطقة ككل. وقد شهدنا بالفعل هجرة أعداد متزايدة من الناس إلى خارج سورية وتزايد أنشطة الجماعات المسلحة، مثل تنظيم داعش، وزيادة في عمليات الاتجار بالبشر.

ولذلك، أحث مجلس الأمن مرة أخرى على دعم الأطراف والمبعوث الخاص بيدرسن في تأمين إحراز تقدم حقيقي نحو السلام الدائم.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة مسويا على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد هاوري (سويسرا) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أشكر المبعوث الخاص غير بيدرسن ووكيلة الأمين العام بالنيابة للشؤون الإنسانية جويس مسويا على إحاطتيهما.

لا تزال سويسرا تشعر بقلق بالغ إزاء استمرار اندلاع النزاع والتوتر في سورية. وندعو إلى وقف إطلاق النار في جميع أنحاء البلد، على النحو الذي دعا إليه القرار 2254 (2015). وبالإضافة إلى ذلك، من الضروري تجنب اتساع نطاق النزاع داخل منطقة الشرق الأوسط بالنظر إلى خطر التصعيد الإقليمي. وقد حان الوقت لإعادة إطلاق الحوار ومفاوضات السلام تحت رعاية الأمم المتحدة ضمن المعايير المقترحة في القرار 2254 (2015). وتحقيقا لهذه الغاية، تواصل سويسرا دعم عمل المبعوث الخاص في البحث عن حل سياسي الذي لا يزال السبيل الوحيد الممكن للخروج من النزاع.

وفي سعينا لتحقيق هذا الهدف، نشيد بالعزيمة الثابتة للمجتمع المدني، ولا سيما النساء. وسواء كانوا مواطنين عاديين أو نازحين أو لاجئين أو مدافعين عن حقوق الإنسان، فإنهم لا يزالون مهددين بالقمع في جميع أنحاء البلد بسبب عملهم. كما أنهم ملتزمون بتسليط الضوء على مصير المحتجزين والمختفين.

وبينما نحتفل يوم الجمعة المقبل باليوم الدولي لضحايا الاختفاء القسري، نذكّر بأن الحق في المعرفة قاعدة راسخة في اتفاقيات جنيف. وهذا هو أحد الأسباب التي جعلت سويسرا تساهم بنشاط في إنشاء "المؤسسة المستقلة المعنية بالأشخاص المفقودين في الجمهورية العربية السورية" التي تتخذ من جنيف مقرا لها، وهي مكلفة بولاية إنسانية بارزة. وندعو جميع الأطراف المعنية، في سورية وعلى المستوى الدولي، إلى التعاون مع هذه المؤسسة. ويعني تقديم إجابات لأولئك الذين انتظروا طويلا العمل من أجل تحقيق المصالحة والسلام الدائم.

وبالتوازي مع هذه الجهود، ستواصل سويسرا التزامها بضمان عدم إفلات مرتكبي الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان من العقاب. ولتحقيق هذه الغاية، ندعم عمل الآلية الدولية المحايدة والمستقلة، إذ لا يمكن أن يكون هناك سلام من دون عدالة في سورية.

وعلى الصعيد الإنساني، لا يزال السكان المدنيون يعانون معاناة هائلة بسبب النزاع والأزمة المتعددة الأبعاد التي طال أمدها في سورية. ويحتاج أكثر من 70 في المائة من السكان إلى مساعدات إنسانية، بما في ذلك 7,2 مليون نازح داخليا.

كما أن الاحتياجات الصحية هائلة. ويواجه النظام الصحي المعطل صعوبات شديدة في تقديم الخدمات الحيوية. وأغلقت حوالي 65 في المائة من المستشفيات و 62% في المائة من مراكز الرعاية الصحية الأولية في سورية أبوابها أو لا تعمل إلا بشكل جزئي. وبالإضافة إلى محدودية إمكانية الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي، فإن خطر انتشار الأوبئة، ولا سيما الكوليرا، حقيقي. وتواجه الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني خيارا مستحيلا بين مواصلة تدخلاتها المنقذة للحياة وبين إنهاء البرامج الصحية الأساسية.

إن حجم العجز في تمويل المساعدات الإنسانية في سورية مثير للقلق. ويؤثر ذلك على كل من الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني والسكان السوريين بشكل مباشر. ويجب ألا تصبح سورية أزمة منسية، ولا تزال سويسرا ملتزمة بدعم الشعب السوري داخل البلد وفي المنطقة. ولذلك، فإننا نحافظ على مساهماتنا عند مستوى مستقر وقد تعهدنا بتقديم أكثر من 65 مليون دولار للعام الحالي.

ونرحب باستمرار عمليات الأمم المتحدة الإنسانية عبر معبري باب السلامة والراعي والتي تم الإذن بها لمدة ثلاثة أشهر أخرى. غير أنه لا تزال هناك حاجة إلى أذون مفتوحة لضمان زيادة القدرة على التنبؤ وكفالة الفعالية في البرمجة والتمويل والتخطيط. ولتلبية حجم الاحتياجات في البلد، فإن جميع طرائق المساعدة، بما في ذلك المعونة عبر الحدود والمساعدات المقدمة عبر الخطوط الأمامية، ضرورية. ونُذكر بأن القانون الدولي الإنساني يلزم جميع الأطراف والدول الثالثة بالسماح بمرور المساعدات الإنسانية وتيسيرها. وبالتالي، يجب على جميع الأطراف السماح بنقل المساعدة الإنسانية إلى جميع أنحاء سورية وتيسير ذلك، مع ضمان إمكانية الوصول السريع والآمن والمستدام ودون عوائق إلى جميع المدنيين المحتاجين.

يستحق الشعب السوري تضامن المجتمع الدولي ويجب على المجلس ألا ينسى محنته.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر المبعوث الخاص بيدرسن والأمينة العامة المساعدة مسويا على إحاطتيهما. تتزامن جلسة هذا الشهر مع رصدنا لمجموعة من العلامات الفارقة المحزنة.

فبعد مرور عام على إعلان النظام السوري أنه سيسمح بإيصال مساعدات الأمم المتحدة عبر باب الهوى ومعبرين حدوديين آخرين، فإنه لا يزال يمنح الموافقة على ذلك لفترات قصيرة فحسب. ففي 12 آب/أغسطس، مدد النظام الإذن الممنوح للأمم المتحدة باستخدام معبري باب السلامة والراعي الحدوديين قبل يوم واحد فقط من انتهاء صلاحية الإذن الممنوح باستخدامهما. وقد منح الموافقة مرة أخرى لمدة ثلاثة أشهر فقط، حتى 13 تشرين الثاني/نوفمبر. وبينما كان ذلك التمديد خبرا جيدا بالنسبة لمن يعتمدون على المساعدات الإنسانية ولمن يقدمونها، فإن الولايات المتحدة تواصل حث المجلس على دعوة النظام إلى السماح بإيصال المساعدات لمدد أطول وعلى نحو أكثر قابلية للتنبؤ. ومن شأن ذلك أن يمكّن الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني من التخطيط ونشر الموظفين واستخدام الموارد بشكل أكثر فعالية.

ولطالما دعت الولايات المتحدة إلى السماح بإيصال المساعدات الإنسانية إلى جميع السوريين المحتاجين عبر جميع الطرائق، ونحن نعني ذلك. ولهذا السبب، ينبغي للنظام السوري أن يسمح فورا بوصول الأمم المتحدة دون عوائق إلى مخيم الركبان في جنوب شرق سورية.

ومما يثير القلق بنفس القدر أنه رغم مضى أكثر من عامين منذ آخر اجتماع للجنة الدستورية، لا يبدي النظام اهتماما يُذكر بالانخراط بشكل هادف في العملية السياسية التي دعا إليها القرار 2254 (2015). نواصل دعم جهود المبعوث الخاص بيدرسن الرامية إلى استئناف عملية سياسية وندعو النظام لا إلى الموافقة على اجتماع اللجنة الدستورية فحسب، بل إلى الالتزام بمشاركة هادفة فيه بغض النظر عن مكان انعقاده.

بالإضافة إلى ذلك، نحن نشدد على أننا لن نمول أي عمليات لإعادة الإعمار يقودها النظام وأن الجزاءات الأمريكية ستظل قائمة، على الأقل، إلى حين إحراز تقدم ملموس وقابل للقياس باتجاه حل سياسي يتوافق مع القرار 2254 (2015).

عندما يتعلق الأمر بالعملية السياسية، فإن نهج نظام الأسد التلقائي هو المماطلة. لكنه يعجل بالعمل متى تعلق الأمر بالتجارة غير المشروعة في الكبتاغون وغيره من المخدرات الاصطناعية. بينما تعمل الولايات المتحدة بشكل وثيق مع كل من الأردن ولبنان وغيرهما من الشركاء للمساعدة في التصدي للتحديات الأمنية والصحية الناجمة عن إنتاج الكبتاغون وتوزيعه. ونذكر شركاءنا في المنطقة بأن التطبيع مع نظام الأسد لن يضع حدا لإنتاج الكبتاغون أو يخفضه. وحري بالمجتمع الدولي أن يواصل بذل الجهود لتقليص إنتاج الكبتاغون وتجارته القادم من سورية.

لقد مر اثنا عشر عاما فظيعا منذ اختطاف الصحفي الأمريكي أوستن تايس في سورية واحتجازه لدى النظام السوري. لقد ضغطت الولايات المتحدة على الحكومة السورية مرارا حتى تتعاون معنا لنتمكن من إعادة أوستن إلى الوطن. وأكرر اليوم الدعوة التي وجهها الرئيس بايدن للإفراج الفوري عنه. إن حرية الصحافة أمر ضروري والصحفيون أمثال أوستن يضطلعون بدور حيوي في نشر الحقيقة للجمهور ومساءلة من هم في السلطة. نحن متضامنون مع أوستن وعائلته وكافة الأمريكيين المعتقلين بشكل غير قانوني والمحتجزين كرهائن في الخارج. وسنواصل بذل قصارى جهودنا للمطالبة بإطلاق سراحهم ودعم أحبائهم إلى حين عودتهم للوطن.

وبصورة أعم، سنواصل دعم مطالبات الشعب السوري بالسلام والكرامة والأمن والعدالة، وندعم ممارسة السوريين لحقهم في التجمع السلمي وحرية التعبير. لقد طالت معاناة السوريين كثيرا، وتتطلب محنتهم المتفاقمة بشكل متزايد استجابة قوية من المجتمع الدولي. ويجب علينا أن نلتزم من جديد بحشد الإرادة السياسية وحفز العمل الجماعي لمساعدة السوريين الذين في أمس الحاجة إلى المساعدات.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): أود أن أشكر المبعوث الخاص إلى سورية غير بيدرسن ووكيلة الأمين العام

للشؤون الإنسانية بالنيابة جويس مسويا على إحاطتيهما بشأن الحالة في الجمهورية العربية السورية.

للأسف، وبالإضافة إلى المشاكل العديدة المعروفة التي يواجهها هذا البلد الشقيق، يأتي الآن التصعيد غير المسبوق في قطاع غزة جراء العملية العسكرية الإسرائيلية المستمرة، ليؤثر على سورية والمنطقة بأسرها. وتعاني سورية بشكل مباشر جراء الاشتباكات التي ما انفكت تحدث في النزاع الفلسطيني الإسرائيلي على مدى الأشهر الـ 10 الماضية ومن الضربات العشوائية التي يشنها سلاح الجو الإسرائيلي على الجمهورية العربية السورية وأراضي البلدان المجاورة، في انتهاك لأحكام القانون الدولي. إن سلاح الجو الإسرائيلي يقصف كل أسبوع تقريباً دمشق وضواحيها ومحافظات أخرى في سورية. إن هذه الضربات تشكل انتهاكات خطيرة لسيادة سورية وأحكام ميثاق الأمم المتحدة – انتهاكات لا يكترث لها الأعضاء الغربيون في المجلس. ولا يساورنا أدنى شك في أنه لو كان الأمر يتعلق بدولة موالية لهم، وليس بلداً لا يهاب اتباع سياسته الخارجية المستقلة، لاختلف ردهم تماماً ولما انفكوا يثيرون المسألة في المجلس بانتظام.

ومن الأمثلة الواضحة على مخاطر التصعيد المتفاقم الفاجعة التي وقعت في مجدل شمس، بالجولان السوري الخاضع للاحتلال الإسرائيلي، في 27 تموز/يوليه، والتي أودت بحياة 12 طفلاً. نحن ندين بشدة أي أعمال عنف تستهدف المدنيين. إن المآسي من هذا النوع قد تؤدي إلى تأجيج الأجواء المتوترة أصلاً في المنطقة وتصبح شرارة لحرب جديدة واسعة النطاق في الشرق الأوسط – وهو أمر يجب تجنبه بأي ثمن. ومن المؤسف أن شركاءنا الأمريكيين لا يستوعبون ذلك الأمر، إذ أنهم، شأنهم شأن إسرائيل، يعملون على إثارة الفوضى في سورية، ليس فقط من خلال توجيه ضربات ضد أراضيها، بل أيضاً عبر استخدام العناصر الإرهابية المتغلغلة في منطقة ما وراء نهر الفرات والتنف، حيث توجد القوات الأمريكية بشكل غير قانوني، وذلك بهدف زعزعة الاستقرار وإثارة البلبلة في الأوضاع السياسية والاجتماعية الاقتصادية في البلد.

وهناك بؤرة أخرى للإرهاب هي منطقة خفض التصعيد في إدلب التي يسيطر عليها مقاتلو هيئة تحرير الشام المدرجة في قائمة مجلس الأمن الذين تحاول واشنطن حمايتهم من أي انتقادات. وللأسف تؤدي وكالات الأمم المتحدة الإنسانية دوراً في ذلك أيضاً؛ إذ تحافظ على اتصال مباشر مع هؤلاء المقاتلين وتهاب التصريح بذلك دون مواربة.

إن إنهاء الوجود العسكري الأجنبي غير القانوني، الذي ينتهك سيادة الجمهورية العربية السورية وسلامتها الإقليمية، هو ضرورة لتحقيق الاستقرار المستدام في البلد. ونطالب كذلك بوقف غير مشروط للغارات الجوية على الأراضي السورية. وبدون ذلك، سيكون مآل جميع الجهود الرامية للتوصل إلى تسوية سياسية هو الفشل، وستدور مناقشاتنا في المجلس في حلقات مفرغة دون إحراز تقدم، متخذة طابعاً أقرب فأقرب إلى ترهات فلاسفة العصور الوسطى.

هكذا يتضح من البيانين اللذين أدلى بها مقدما الإحاطتين اليوم أن تقدما فعليا صوب تسوية سياسية في سورية وفقا للقرار 2254 (2015) لا يزال غائبا بصورة ملفتة في خضم الاضطرابات الحالية، أليس كذلك؟ من جانبنا، نواصل دعمنا لتحقيق حل سياسي في سورية، بقيادة وملكية السوريين أنفسهم وبوساطة الأمم المتحدة. لا بديل عن ذلك. ونواصل الدعوة إلى حوار مباشر بين السوريين، واللجنة الدستورية كانت ولا تزال المنصة المناسبة لذلك الحوار. ومع ذلك، فإننا مقتنعون بأن قرار اختيار مكان الجولات اللاحقة ينبغي أن يتخذه السوريون أنفسهم، بدون ضغوط أو تدخلات خارجية، مهما رغب البعض في اتخاذ الخيار نيابة عنهم.

في ضوء ذلك، لا تزال الحالة الإنسانية في سورية تتدهور ووصلت إلى أدنى مستوياتها على الإطلاق. ولا يزال الملايين يعانون من نقص الغذاء. خلال الأعوام الخمسة المنصرمة، ارتفع عدد من يعانون من مشاكل غذائية بمقدار ثلاث مرات. ولا تزال هناك صعوبات تؤثر على الرعاية الصحية وتوفير الصرف الصحي الملائم. في العام الماضي، تضاعفت تكلفة المعيشة في سورية. العديد من السوريين ببساطة لا يستطيعون تحمل تكاليف شراء السلع والضروريات الأساسية.

وفي الوقت نفسه، لا تزال المساعدات الإنسانية الدولية المقدمة إلى سورية رهينة للنهج المسيس الذي يتبعه الغرب، الذي يبذل قصارى جهده لتقويض موقف الحكومة السورية الشرعية ولا يهتم بتعافي البلد وعودة مئات الآلاف من اللاجئين إلى ديارهم. ويؤثر ذلك، إلى جانب الجزاءات ونهب الموارد الطبيعية السورية، على حياة المدنيين المحكوم عليهم بالجوع والمعاناة. بيد أن هذا لا يسهم بأي شكل في تعزيز شعبية واشنطن وحلفائها في سورية ومنطقة الشرق الأوسط بأسرها. فالرأي العام العربي يدرك تماماً حقيقة المآرب الأمريكية في المنطقة.

إن التقرير الذي نشرته مؤخراً لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بشان أثر الجزاءات أحادية الجانب لا يشكل برهاناً إضافياً على كيفية تقويض سندان الجزاءات الغربية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في سورية فحسب، بل وعلى كيفية إصرار الغرب الجماعي على تجاهل هذا الواقع. ونشير أيضًا إلى منشور آخر، وهو تقرير عن الأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية في التمتع بحقوق الإنسان (A/HRC/54/23/Add.1) الذي كتبته المقررة الخاصة ألينا دوهان بعد زيارتها لسورية في عام 2023، والذي خلصت فيه إلى استنتاج لا لبس فيه بضرورة إزالة القيود أحادية الجانب. شاءت الولايات المتحدة أم أبت، فإن حقيقة العقاب الجماعي الذي تفرضه واشنطن على السوريين تتكشف تدريجياً. ومن جانبنا، دأبنا باستمرار على التنديد بالقيود غير القانونية التي تفرضها الولايات المتحدة والبلدان الأوروبية والتي تقوض قدرة سورية على التعافي، ناهيك عن حرمانها من التنمية المستدامة.

وفي ذلك السياق، من المستغرب عدم تقديم مسؤولي مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أي تقييم لتقرير لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا أو لتقرير السيدة دوهان؛ وكأن التقريرين لم يصدرا أصلا. ففي نهاية المطاف، يتطرق التقريران إلى مسائل تندرج بشكل مباشر ضمن اختصاص مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، أي كيف تعقد الجزاءات تنفيذ البرامج الإنسانية والمشاريع الإنمائية ذات الصلة. ونود أن نستمع إلى تقييم واضح من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية؟ كل ما نراه حتى الآن لا يتعدى بيانات خجولة من حين لآخر بشأن أهمية الإعفاءات لأسباب إنسانية، وحتى تلك البيانات تقتصر حصرا على سياق الزلزال الذي ضرب سورية في عام 2023. إننا نحث مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وموظفيه على الاسترشاد بمبادئ الحياد والنزاهة والاستقلالية والإنسانية وعلى تسليط الضوء علناً على الصعوبات الناجمة عن الجزاءات التي يكابدها السوريون والعاملون في المجال الإنساني أثناء أدائهم لمهمتهم النبيلة. إن الصمت بشأن هذه المسألة لا يقوض أسس عمل قطاع الشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة فحسب، بل ويقوض أيضاً المبادئ الأخلاقية التي تدعو لها المنظمة.

وثمة تحدٍ مستمر آخر يتمثل في ضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى سورية. فلم يتم بعد تهيئة عمليات تسليم عبر خطوط التماس. وهذا الوضع غير مقبول. من المهم العمل بتنسيق وثيق مع السلطات الرسمية من أجل ضمان تشغيل جميع الطرق الإنسانية الممكنة، بما في ذلك المتجهة من الأراضي التي تسيطر عليها دمشق. لا يمكننا أن نقبل وضعا لا يمكن فيه وصول المساعدات الإنسانية إلى شمال البلد. ولذلك يجب علينا إنشاء آلية فعالة لإيصال المساعدة عبر خطوط التماس. ومثال الإغلاق المؤقت لنقطة العبور على الحدود مع تركيا في شهر تموز/يوليه بسبب تصاعد الأعمال العدائية يُظهر بوضوح المخاطر المحتملة.

في الوقت نفسه، وعلى الرغم من الادعاءات الغربية بعكس ذلك، نشير إلى أن السلطات السورية تكترث لمصير مواطنيها في المناطق التي لا تخضع بعد لسيطرة الحكومة السورية. والدليل على ذلك، في جملة أمور، أن دمشق أظهرت مرة أخرى حسن نيتها ونهجها البنّاء في عملها مع الأمم المتحدة بقرارها تمديد الإذن باستخدام معابر باب السلامة والراعي وباب الهوى الحدودية. ونرحب بتلك الخطوة المهمة.

ويجب أن يكون الغرب على استعداد للتخلي عن موقفه المتصلب المناهض لدمشق وإقامة علاقات طبيعية ومتكافئة وقائمة على الاحترام المتبادل مع الجمهورية العربية السورية من أجل إحلال السلام والأمن

في سورية وحولها. وفي هذا الصدد، نلاحظ بعض التطورات الإيجابية في موقف عدد من العواصم الأوروبية. ونأمل أن تتعزز هذه التطورات وتضاف إلى الجهود التي يبذلها جيران سورية في المنطقة لضمان حدوث تحول بنّاء في تطبيع العلاقات مع سورية. هذا لن يفيد السوريين وحدهم، بل سيفيدنا جميعاً.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أود أن أشكر المبعوث الخاص بيدرسن ووكيلة الأمين العام بالنيابة مسويا على إحاطتيهما.

وفي ضوء الوضع الحالي، أود أن أوضح ثلاث نقاط.

أولاً، من أجل الحفاظ بحزم على سيادة سورية ووحدة أراضيها، ندعو الأطراف المعنية إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس وبذل جهود ملموسة للحفاظ على استقرار بلدان المنطقة، بما في ذلك سورية. ونحثّ إسرائيل على وقف هجماتها على سورية، ونحثّ القوات الأجنبية على إنهاء وجودها العسكري غير القانوني في سورية. ونتوقع أن تضطلع القوى الكبرى خارج المنطقة بدور بناء في تهدئة الوضع في المنطقة.

ثانياً، ومن أجل دعم الاتجاه العام للحل السياسي للقضية السورية، تدعم الصين جهود المبعوث الخاص بيدرسن لمواصلة العمل مع جميع الأطراف بما يتماشى مع مبدأ القيادة والملكية السورية، وتتطلع إلى التعاون بين آليات الحوار القائمة، مما سيعطي زخماً للحل السياسي على أساس التواصل والتشاور مع الحكومة السورية. لا يمكن تحقيق عملية سياسية مستقرة بدون بيئة أمنية مواتية. وتدعم الصين الجهود المكثفة التي تبذلها الحكومة السورية في مكافحة الإرهاب وتدعو المجتمع الدولي إلى توحيد جهوده لتبني نهج عدم التسامح مطلقاً في مكافحة القوى الإرهابية داخل سورية، بما يتماشى مع القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ثالثاً، يجب علينا تحسين الحالة الإنسانية في سورية بشكل جذري. وبفضل الجهود المشتركة التي تبذلها الحكومة السورية والأمم المتحدة، فإن آلية الإغاثة عبر الحدود تعمل بسلاسة. ونحث الأطراف المعنية على إبداء المرونة وبذل الجهود لاستئناف عمليات الإغاثة عبر خطوط التماس. وندعو الجهات المانحة إلى الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالمساعدات وضمان تمويل المشاريع الإنسانية في جميع أنحاء سورية بشكل كافٍ. لقد أضعفت العقوبات الأحادية الجانب والنهب غير القانوني للموارد بشكل خطير قدرة سورية على التعافي الاقتصادي والتنمية الاجتماعية. ولذلك يجب إنهاؤها على الفور.

السيد هوانغ (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر المبعوث الخاص بيدرسن ووكيلة الأمين العام بالنيابة جويس مسويا على إحاطتيهما المفصلتين اليوم. كما أرحب بمشاركة ممثلي سورية وإيران وتركيا في جلسة اليوم. كما أوضحا في ملاحظاتهما، فإن الوضع السياسي والإنساني في سورية لا يزال مزرياً.

وأود اليوم أن أؤكد على عدة نقاط.

أولا، تعرب جمهورية كوريا عن دعمها القوي لجهود المبعوث الخاص الرامية إلى مواصلة تدابير بناء الثقة خطوة خطوة على أساس القرار 2254 (2015). لقد تسبب الانقسام والنزاع المستمران لفترة طويلة في معاناة العديد من السوريين من أجل البقاء على قيد الحياة. وتؤكد التقارير الأخيرة عن تجدد الهجمات التي يشنها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، إلى جانب الاشتباكات العنيفة في شمال شرق سورية، على الحاجة الملحة لتجديد الاهتمام الدولي واتخاذ الأطراف والقوى المعنية للمزيد من الإجراءات المتضافرة. ونأمل أن ترسي مبادرة المبعوث الخاص الأسس الحاسمة لتحقيق حل سلمي ومستدام. ولذلك ندعو جميع الأطراف إلى المشاركة الفعالة في مبادرته.

ثانياً، ندعو جميع الدول إلى زيادة المساعدات الإنسانية من أجل سد فجوة التمويل الحرجة. وعلى الرغم من دعوة المجلس المتكررة لزيادة التمويل لخطة الاستجابة الإنسانية السورية، فمن المقلق للغاية أن أكثر من ثلاثة أرباع الاحتياجات لا تزال تعاني من نقص التمويل. ومن جانبنا، زادت كوريا تعهدات المساعدات الإنسانية لهذا العام بأكثر من الضعف – من 12 مليون دولار إلى 26 مليون دولار – للشعب السوري، بما في ذلك اللاجئين السوريين في البلدان المجاورة، على نحو ما التزمت في مؤتمر بروكسل المعني بمستقبل سورية والمنطقة في

أيار/مايو. ونظراً للتداعيات الإقليمية للأزمة الإنسانية المتعددة الأوجه في سورية، فإننا نناشد أصحاب المصلحة الإقليميين الاضطلاع بدور أكبر في المشاركة في هذه القضية للحيلولة دون المزيد من زعزعة الاستقرار.

ثالثًا، نحث جميع الأطراف على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان وصول المساعدات الإنسانية بدون عوائق وبشكل مستدام، عملاً بالقرار 2730 (2024). وحتى الجهود الممولة تمويلاً جيداً قد تتعثر بدون هذا الوصول. وفي هذا الصدد، نرحب بالتمديد الإضافي لمدة ثلاثة أشهر لمعبرَي باب السلامة والراعي الحدوديين، اللذين هما بمثابة شريان حياة لأكثر من مليون شخص في شمال غرب سورية. وندعو بقوة إلى إصدار إذن مفتوح باستخدام جميع نقاط العبور لضمان قدر أكبر من القدرة على التنبؤ والاستمرارية في تقديم المساعدات الإنسانية على نطاق واسع.

رابعًا، تظل مسألة الأشخاص المفقودين ذات أهمية قصوى. ومع اقترابنا من اليوم الدولي لضحايا الاختفاء القسري الذي يصادف 30 آب/أغسطس، نتذكر الحاجة الملحة لتحديد مصير أكثر من 000 100 شخص مفقود في سورية، وهو أكبر عدد من المفقودين منذ الحرب العالمية الثانية. ولتحقيق هذه الغاية، تبرعت جمهورية كوريا بمبلغ 10,9 ملايين دولار للجنة الدولية للصليب الأحمر. وفيما يتعلق بالعدالة والمصالحة، نؤكد مجددا دعمنا للمؤسسة المستقلة المعنية بالمفقودين في الجمهورية العربية السورية، التي أنشئت من خلال اتخاذ قرار الجمعية العامة 301/77 في العام الماضي، ونتطلع إلى التنفيذ السريع للقرار، بما في ذلك تعيين رئيس المؤسسة المستقلة.

وختاماً، تحث جمهورية كوريا مرة أخرى وبقوة جميع الأطراف في المنطقة على استكشاف أرضية مشتركة بحماس أكبر من أجل الوقوف على مخرج من الكابوس الذي طال أمده في البلد.

السيدة بلوكار دروبيتش (سلوفينيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر المبعوث الخاص بيدرسن، وكذلك السيدة مسويا وكيلة الأمين العام بالنيابة لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على إحاطتيهما.

في ظل التوترات المتصاعدة التي اجتاحت المنطقة بأسرها، هناك حاجة ماسة إلى إحراز تقدم بشأن التوصل إلى حل سياسي في سورية. لقد قلنا من قبل، لكن الأمر يستحق التكرار – إن سورية ليست بمنأى عن الآثار غير المباشرة للتصعيد الإقليمي، ولا سيما الحرب في غزة، التي لها تأثير مباشر على سورية. ولا يزال العنف المستمر في مختلف أنحاء البلد وتصاعد الأعمال العدائية وعودة ظهور تنظيم داعش يتسبب في مقتل السوريين وإصابتهم وتشريدهم. إن الوضع غير مستدام بالمرة. وهناك حاجة أكثر من أي وقت مضى إلى خفض التصعيد ووقف إطلاق النار في جميع أنحاء سورية، بما يتماشى مع القرار 2254 (2015).

وسأركز في مداخلتي على ثلاث نقاط.

أولاً، يزداد الوضع خطورة وتزداد صعوبة التنبؤ به مع مرور كل يوم. وندعو الأطراف السورية إلى إيجاد سبيل لإجراء حوار شامل للجميع والتعاون بصورة جوهرية مع المبعوث الخاص. كما ندعو الجهات الفاعلة الدولية الرئيسية، بما فيها مجموعة الاتصال العربية والمشاركون في عملية أستانا، إلى استئناف الحوار والتعاون مع المبعوث الخاص في إطار معايير القرار 2254 (2015)، من أجل إيجاد حل سياسي دائم في سورية. وباستئناف الحوار بين جميع السوريين والأطراف الدولية والأمم المتحدة، يمكن تحديد الأرضية المشتركة اللازمة لكسر الجمود في هذه العملية.

ثانيا، لا يزال الملايين من السوريين يعيشون في أجواء من الخوف ولا يزالون يفرون من البلد، سواء بسبب النزاع العنيف أو القمع أو الأزمة الاقتصادية أو الانتهاكات والتجاوزات المستمرة لحقوق الإنسان أو بسبب الحالة الإنسانية البائسة، وهم يفعلون ذلك منذ أكثر من 13 عاما. وتهدد كل حالة من حالات عدم الاستقرار أو التصعيد حياتهم وتقوض سبل عيشهم وتقلل من إمكانية حصولهم على الغذاء والماء والرعاية الصحية، كما نرى الآن مما يحدث في دير الزور. ومن المهم للغاية إتاحة إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية عبر جميع المعابر المتاحة. ونحيط علما بالإذن باستمرار استخدام معبري باب

السلامة والراعي وندعو إلى فتح المعابر على طول نهر الفرات في أقرب وقت ممكن. ويجد اللاجئون السوريون في الخارج أنفسهم بشكل متزايد محاصرين بين مطرقة الضغوط والاستياء في البلدان المضيفة وسندان عدم الثقة في معالجة شواغلهم المتعلقة بالحماية وسبل العيش بشكل كاف إذا عادوا إلى سورية. ونؤكد من جديد أن شروط العودة الآمنة والكريمة والطوعية للاجئين السوريين لم تُستوف بعد. ويجب حماية كرامة اللاجئين السوريين ورفاههم أينما كانوا.

ثالثا، لا يمكن تحقيق السلام الدائم دون مساءلة. وقد شكل الإفلات من العقاب والخروج عن القانون، خلال السنوات الأربع عشرة الماضية، واقعا قاتما للسوريين وليس هناك ما يشير إلى نهايته. وتكرر سلوفينيا دعوتها لحكومة الجمهورية العربية السورية إلى ضمان الامتثال للتدابير التحفظية التي قررتها محكمة العدل الدولية. وستواصل سلوفينيا دعم الجهود المبذولة لجمع الأدلة وحفظها، بما في ذلك الجهود التي تبذلها الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011 وعمل لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية. ونكرر دعوتنا لجميع الأطراف إلى اتخاذ كل التدابير الممكنة لحماية المدنيين والبنية التحتية المدنية والعمليات الإنسانية، وفقا للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

ختاما، نؤكد من جديد دعمنا الكامل لجهود المبعوث الخاص وندعو الأطراف إلى التعاون الكامل بهدف تحقيق تسوية سياسية دائمة في سورية من أجل الشعب السوري ومستقبله.

السيدة شينو (اليابان) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر المبعوث الخاص بيدرسن ووكيلة الأمين العام بالنيابة مسويا على إحاطتيهما الحافلتين بالمعلومات.

لا تبدو أي علامات تدل على انحسار الأزمة السورية التي دخلت الآن عامها الرابع عشر. وتزداد الحالة الإنسانية سوءا: فلا يزال 6 ملايين من السوريين لاجئين ولا يزال 7 ملايين منهم نازحين داخليا ويحتاج أكثر من 70 في المائة منهم بشدة إلى المساعدة. وتدفع المصاعب الاقتصادية العديد من الشباب إلى مغادرة البلد، بينما يجنح آخرون إلى التشدد أو ينغمسون في أنشطة غير مشروعة. ولا يمكنهم أن ينتظروا، عاما بعد عام، حلا سياسيا لا يلوح في الأفق. ومما يثير قلقا بالغا أيضا أن أرواح العديد من المدنيين تُزهق بسبب الاشتباكات المسلحة وتزايد عدد الهجمات الإرهابية التي يشنها تنظيم داعش.

وفي ضوء ذلك كله، أود أن أشير إلى ثلاث نقاط اليوم.

أولا، إن الشرق الأوسط مليء الآن بشرار يمكن أن تؤدي أي منها إلى اشتعال المنطقة، كما يتجلى في تبادل إطلاق النار عبر الخط الأزرق خلال عطلة نهاية الأسبوع. وللحيلولة دون حدوث ذلك، يتعين علينا التصدي لأكبر نقاط الاشتعال. ويجب علينا تحديدا أن نعمل من أجل تقليل أثر النزاع في غزة على سورية إلى أدنى حد. ويتطلب ذلك وقفا دائما لإطلاق النار في غزة دون تأخير. فالاستقرار الإقليمي ضروري لاستقرار سورية والعكس بالعكس. وإذا انجرت سورية إلى نزاع إقليمي، فقد يزيد ذلك من زعزعة الاستقرار في البلد ويفجر أعمال عنف جديدة. ويجب علينا ألا نضيع وقتا في إطفاء الشرر وخفض التوترات الإقليمية.

ثانيا، من الضروري دعم العملية السياسية التي يقودها السوريون ويملكون زمامها وتيسرها الأمم المتحدة بموجب القرار 2254 (2015). وعلى الرغم من أن اللجنة الدستورية قد لا تحل الأزمة السورية في الأساس، فإنها لا تزال تتيح أفضل سبيل لإيجاد حل سياسي دائم. ومن هذا المنطلق، نؤيد بقوة دور المبعوث الخاص بيدرسن وجهوده لمعالجة جميع المسائل المتعلقة بالنزاع، بما في ذلك استئناف عمل اللجنة الدستورية، من خلال نهج شامل. غير أنه ضاع أكثر من عامين ثمينين دون التوصل إلى اتفاق بشأن مسألة المكان. ويجب على كل من الحكومة السورية والمعارضة وضع مصالحهما الضيقة جانبا وإعطاء الأولوية لمستقبل البلد في الأجل الطويل. وسيكون من الصعب كذلك تحقيق انفراج سياسي كبير دون إعادة بناء الثقة المتبادلة بين

الحكومة السورية والأطراف المعنية الرئيسية. وتعتقد اليابان أن الأساس هو التواصل والحوار. وفي هذا الصدد، ندرك الجهود الجارية لإعادة بناء العلاقات الدبلوماسية بين الحكومتين السورية والتركية ويجب أن تستمر هذه الجهود الإيجابية.

ثالثا، لا تزال المساعدات المرسلة عبر الحدود من تركيا شريان حياة بالغ الأهمية بالنسبة لشمال غرب سورية. ورغم أننا نرحب بقرار الحكومة السورية تمديد استخدام الأمم المتحدة لمعبري باب السلامة والراعي الحدوديين لمدة ثلاثة أشهر إضافية، فإننا ندعو إلى تمديده لمدة أطول من منظور ضمان إمكانية التنبؤ. بيد أن ثمة حاجة إلى المساعدات في جميع أنحاء البلد. وحتى في دمشق، هناك نقص حاد في الكهرباء ويحتاج كثير من الناس إلى مساعدة عاجلة. وفي حين أن الاحتياجات الإنسانية في جميع أنحاء سورية بلغت أعلى مستوياتها على الإطلاق، فقد بلغ التمويل أدنى مستوياته على الإطلاق. ولذلك، يجب تنفيذ الاستجابة الإنسانية في سورية بكفاءة أكبر من أي وقت مضى. وثمة أهمية بالغة لأن يدعم المجتمع الدولي سبل عيش الشعب السوري وظروفه المعيشية من خلال المساعدة في تحقيق الانتعاش المبكر والقدرة على الصمود بأثر متوسط الأجل إلى طويل الأجل في مجالات مثل التعليم والرعاية الصحية والمياه والكهرباء. وفي هذا الصدد، نؤيد بقوة وضع استراتيجية للإنعاش المبكر بقيادة الأمم المتحدة وإنشاء صندوق استئماني للإنعاش المبكر. وستواصل اليابان، بوصفها جهة مانحة رئيسية، مد يدها للشعب السوري.

أخيرا، ستواصل اليابان تواصلها وحوارها مع الحكومة السورية والأطراف المعنية الرئيسية وستبذل قصارى جهدها، باعتبارها عضوا مسؤولا في مجلس الأمن، من أجل التوصل إلى حل مستدام للأزمة السورية، وفقا للقرار 2254 (2015).

السيد مونتالفو سوسا (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): أشكر مقدمي الإحاطتين على المعلومات التي قدماها.

إن تصاعد العنف في المنطقة يؤدي إلى تفاقم ديناميات الحرب التي طال أمدها في سورية ويزيد من حدة آثارها على السكان المدنيين. وتكرر إكوادور دعوة الأطراف إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس وإعادة فتح قنوات التفاوض السياسي بحسن نية. ويجب على سورية إعادة تنشيط الحوار السياسي التعددي وبناء الثقة والدعوة إلى وقف العنف وآثاره المزعزعة للاستقرار على السلام والأمن في المنطقة.

ومنذ عدة أشهر، نسمع المبعوث الخاص بيدرسن يتكلم عن أهمية تعزيز الالتزام من جانب الأطراف المعنية باستئناف اجتماعات اللجنة الدستورية وإنهاء الجمود السياسي في سورية. وأؤكد من جديد تأييد إكوادور لأي مبادرة تهدف إلى تشجيع التنفيذ الكامل للقرار 2254 (2015) وإجراء حوار تعددي وشامل للجميع بمشاركة كافة القطاعات الاجتماعية والسياسية واتباع نهج تعاوني لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف واتخاذ إجراءات لتيسير إيصال المساعدات الإنسانية إلى السكان المدنيين.

تزداد الاحتياجات الإنسانية الناجمة عن النزاع تعقيداً بطرق عديدة. وكما سمعنا هذا الصباح، تدل ندرة المياه وانهيار البنية التحتية الحيوية وأزمة التمويل وهشاشة الحالة الاقتصادية على خطورة الحالة التي يواجهها الشعب السوري. أما النازحون، ولا سيما النساء والفتيات والأشخاص ذوو الإعاقة، وكذلك اللاجئون السوريون في بلدان ثالثة، فقد ازدادوا ضعفا واعتماداً على المساعدات الإنسانية. والتصدي للتهديدات المشتركة وتعزيز التعاون من أجل تحقيق التنمية من الضروريات في سياق نهج إقليمي لمكافحة الإرهاب والتحديات الأخرى. ويجب أن تتوقف الممارسات التي تنتهك حقوق الإنسان. ولا نزال ننتظر إجابات بشأن مصير أكثر من 000 100 شخص اختفوا أو احتُجزوا تعسفياً. ويجب أن تترجَم مداولات المجلس على وجه السرعة إلى إجراءات تسهل العمل الدبلوماسي للمبعوث الخاص بيدرسن وتحفز الإرادة السياسية للأطراف بهدف تحقيق السلام والأمن في المنطقة واستعادة سيادة القانون وضمان رفاه الشعب السوري.

السيدة رودريغيز – بيركيت (غيانا) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الدول الأفريقية الأعضاء في مجلس الأمن زائدا واحدا (مجموعة 3+1)، وهي الجزائر وموزامبيق وسيراليون وبلدي غيانا.

أود أن أشكر السيد بيدرسن والسيدة مسويا على إحاطتيهما القيمتين.

تشير الإحاطات حول الحالة في سورية شهراً بعد شهر إلى الطبيعة المتردية للحالة في البلد وعدم إحراز التقدم في العملية السياسية. ويستمر تزايد المعاناة التي يتعرض لها السوريون. ويوجد بصيص أمل خافت في أن تتحسن الظروف وأن يتمكن النازحون السوريون من العودة إلى ديارهم قريباً. وتجدد مجموعة 3+1 دعوتها لجميع الأطراف إلى تنحية خلافاتها جانباً وإعطاء الأولوية لمصالح الشعب السوري والتعاون بحسن نية مع المبعوث الخاص، السيد بيدرسن، لإنهاء الأزمة التي تعصف بسورية منذ أكثر من 13 عاماً. ونعتقد أن للسوريين حق غير قابل للتصرف في أن يقرروا مستقبل بلدهم وأنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم الدعم اللازم في سعيهم نحو مستقبل أفضل.

وتعيد المجموعة التأكيد على التزامها الثابت بعملية سياسية يقودها السوريون ويمسكون بزمامها وتوفر حلاً سياسياً دائماً ومستداماً للأزمة السورية وفقاً للقرار 2254 (2015). وتجدد دعوتها إلى احترام سيادة سورية واستقلالها ووحدة أراضيها وتدين جميع الانتهاكات التي تتعرض لها. ونحث جميع الأطراف على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس وتجنب المزيد من التصعيد. ولا تزال الحالة في سورية هشة وقد تتدهور في أي لحظة بالنظر إلى الديناميات الحالية في المنطقة. وتابعت المجموعة بقلق بالغ القتال في محافظة دير الزور الذي أسفر عن مقتل 25 شخصاً مدنياً وإصابة 28 شخصاً بجروح والنزوح المؤقت لعائلات. وندين جميع أعمال العنف إدانة قاطعة. ولا يصب في مصلحة أحد – وخاصة الشعب السوري – أن يعود العنف إلى سورية، ولا سيما في الوقت الذي يلوح في الأفق تهديد باندلاع حرب إقليمية وشيكة وخطر حقيقي بعودة ظهور الإرهاب. وتؤكد المجموعة أن مكافحة الإرهاب مسؤولية جماعية وتدعو إلى تعزيز التعاون في هذا الصدد.

وتفاقمت الحالة الإنسانية المتدهورة في سورية بسبب الجزاءات الانفرادية المفروضة على البلد. ويعيش حاليا 70 في المائة من السوريين في حالة عوز، مع تضرر النساء والأطفال أكثر من غيرهم. ونلاحظ أن تمويل خطة الاستجابة الإنسانية في أدنى مستوياته، أي 24 في المائة، بينما يستمر حجم الاحتياجات في سورية في الازدياد. علاوة على ذلك، لا تصل المساعدات إلا إلى 2,7 مليون شخص شهريًا على الرغم من وجود 16,7 مليون شخص محتاج. وتحث المجموعة الجهات المانحة على الوفاء بالتزاماتها وتمويل خطة الاستجابة الإنسانية وبالتالي تمكين دوائر العمل الإنساني من تحسين حياة 12,9 مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي.

ونرحب بقرار الحكومة السورية بتمديد الإذن باستخدام معبري باب السلامة والراعي الحدوديين وندعو إلى استخدام جميع الوسائل المتاحة، بما في ذلك الآليات العابرة للحدود وعبر خطوط التماس، لضمان إيصال المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين. وعلى الرغم من أهمية العمل الإنساني، لا يمكن أن يعتمد السوريون على المساعدات الدولية حصرا. وتعتقد المجموعة أنه ينبغي اتخاذ جميع التدابير للسماح بتعافي الاقتصاد السوري وتحسين سبل عيش السوريين وتسهيل العودة الآمنة والطوعية والكريمة للاجئين السوريين والنازحين داخلياً إلى ديارهم. وندعو إلى حماية اللاجئين السوريين في كل مكان وندين الهجوم الذي أودى بحياة 10 لاجئين في لبنان في 17 آب/أغسطس.

في الختام، لن يؤدي الوضع الراهن في سورية إلا إلى إطالة معاناة الشعب السوري. وقد نخذل الشعب السوري إذا لم نساهم في ضمان التوصل إلى تسوية سياسية للأزمة التي تعصف ببلده منذ 13 عامًا. ولهذا السبب، تدعو المجموعة جميع السوريين إلى المشاركة دون مزيد من التأخير في جهود المبعوث الخاص وتقديم التنازلات اللازمة للتوصل إلى حل سياسي للأزمة السورية. وينبغي أن نساعد السوريين معاً على بناء مستقبل أفضل لسورية وشعبها.

السيد كاميليري (مالطة) (*تكلم بالإنكليزية*): أعرب عن امتناني للمبعوث الخاص بيدرسن ووكيلة الأمين العام بالنيابة مسويا على إحاطتيهما الشاملتين.

كما سمعنا اليوم، لا تزال سورية عالقة في أزمة عصيبة. ولا يزال المدنيون معرضون لعواقب وخيمة على الصعيد الإنساني والحقوقي

بسبب وجود جهات من غير الدول وقوات عسكرية أجنبية ومناطق ينشط فيها النزاع. ويساور مالطة بالغ القلق إزاء تصاعد العنف داخل حدود البلد. وتؤدي الاشتباكات في محافظتي دير الزور والحسكة، إلى جانب القصف المستمر عبر الخطوط الأولى، إلى تفاقم الحالة الإنسانية والحالة المتعلقة بالحماية المترديتين أصلاً على الأرض. ويؤدي العنف إلى تقييد تنقلات السكان بشدة وتشريد العائلات وإعاقة الوصول إلى الخدمات الأساسية. وتشكل الغارات الجوية الإسرائيلية غير القانونية المستمرة على الأراضي السورية خطرا إضافيا يهدد بحدوث تصعيد إقليمي، مع ما قد يترتب على ذلك من عواقب كارثية. وكما هو الحال دائماً، يتحمل الرجال والنساء والأطفال السوريون وطأة العنف المستمر بلا هوادة. ولا تزال النساء والفتيات عرضة للهجمات العشوائية وعمليات الاحتجاز والاختفاء القسري. وتفيد أعداد متزايدة من الأرامل وربات الأسر بأنهن يواجهن تحديات في الحصول على السكن وحقوقهن في الملكية والميراث. وتتزايد حالات الزواج المبكر والقسري من أجل التخفيف من المصاعب المالية أو ردا على العنف الجنسي المتزايد. وتحث مالطة جميع الأطراف في سورية على العمل بجدية مع الأمم المتحدة لإنهاء هذه الانتهاكات ومنع ارتكابها وللوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي.

وترحب مالطة بالاتفاق الذي عُقد الشهر الماضي بوساطة الأمم المتحدة مع دمشق لتمديد الإذن باستخدام معبري باب السلامة والراعي اللذين يشكلان شريان حياة أساسي لإيصال المساعدات الإنسانية الأساسية إلى أكثر من 1,1 مليون شخص شهرياً في شمال غرب البلد. ونظل ندعو إلى الإذن باستخدام جميع المعابر وتشغيلها طالما استمرت الاحتياجات الإنسانية. ونعيد تأكيد دعمنا لجميع طرائق إيصال المساعدات التي تستخدم أكثر الطرق مباشرة، بما في ذلك العمليات عبر خطوط التماس. وعلى الرغم من أن الزيادة في تمويل خطة الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية أمر مشجع، فإن ما يثير القلق أن الاستجابة لا تزال ممولة بنسبة 24.1 في المائة فقط. فهناك حاجة ماسة إلى موارد إضافية لإيلاء الأولوية لبرامج التعافي المبكر والقدرة على الصمود وسبل العيش، التي تعتبر ضرورية لتعزيز ظروف معيشية مستدامة وكريمة للشعب السوري.

ولن يؤدي التأخير المستمر في استئناف عمل اللجنة الدستورية إلا إلى تعميق الهوة بين الأزمة السورية وإمكانية التوصل إلى سلام عادل ودائم. وتحث مالطة مرة أخرى جميع الأطراف، ولا سيما دمشق، على العودة إلى طاولة المفاوضات بنية صادقة من أجل مستقبل سورية. ولا يوجد مسار قابل للتطبيق لإحراز تقدم ذي مصداقية وجدوى خارج القرار 2254 (2015). وتعزيز الانخراط مع المبعوث الخاص ومساعيه الحميدة أمر حيوي، بما في ذلك المشاركة الصادقة في مبادرته "خطوة مقابل خطوة". كما نشدد على أهمية ضمان مشاركة المرأة مشاركة كاملة وعلى قدم المساواة وهادفة وآمنة في كل مرحلة من مراحل العملية السياسية.

وقد كانت إحدى السمات المأساوية للنزاع الوحشي في سورية، مسألة المفقودين والمختفين والمحتجزين تعسفيًا. وسيوفر إحراز تقدم وتعاون في هذا المجال خاتمة لمئات الآلاف من العائلات المكلومة ويبرهن على التزام حقيقي بالمساءلة على الجرائم التي اقترفت. وفي ذلك الصدد، تكرر مالطة دعمها لمؤسسة الأمم المتحدة المستقلة المعنية بالأشخاص المفقودين في سورية. ونحث على أن تنفذ ولايتها بطريقة تراعي المنظور الجنساني وتركز على الناجين. وبالنسبة للاجئين السوريين الذين يرغبون في العودة، نؤكد من جديد أن جميع عمليات العودة يجب أن تكون طوعية وآمنة وكريمة. ويساورنا القلق إزاء التقارير الأخيرة عن العودة القسرية إلى سورية من المنطقة ونشدد على أن دمشق تتحمل مسؤولية ضمان حقوق وسلامة وأمن جميع العائدين.

وفي الختام، تؤكد مالطة مرة أخرى على الحاجة الماسة إلى أن تسعى جميع الأطراف المعنية في هذا النزاع، إلى جانب داعميها الدوليين، إلى التوصل إلى تسوية. وهناك حاجة ماسة للقيادة والرؤية لسد الفجوة.

السيدة باوليني (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): أشكر السيد غير بيدرسن والسيدة جويس مسويا على إحاطتيهما.

تشير فرنسا إلى قلقها البالغ إزاء التوترات المتزايدة في الشرق الأوسط. وسيكون لاحتمال امتداد تلك التوترات إلى سورية عواقب

وخيمة، خاصة في سياق استمرار العنف في سورية، كما يتضح من الهجمات الأخيرة على التحالف الدولي ضد داعش، التي ندينها، وتوسع الاتجار بالكبتاغون وعودة ظهور داعش.

وأود أن أكرر مرة أخرى أن الحل السياسي القائم على تنفيذ القرار 2254 (2015)، بجميع جوانبه، وحده الكفيل بتحقيق سلام عادل ودائم في سورية في السياق الحالي. وعلى ذلك الأساس، يقف المجتمع الدولي على أهبة الاستعداد لاستكشاف جميع الآفاق مع النظام السوري لإعادة الاستقرار إلى سورية. وندعم جهود السيد بيدرسن، في ذلك الصدد.

ولن تُرفع الجزاءات التي اعتمدناها ونستطيع النظر في تمويل إعادة الإعمار، ما لم يُحرز تقدم ملموس في عملية سياسية ذات مصداقية وشاملة للجميع.

وسنواصل دعم ملايين اللاجئين السوريين في المنطقة، وكذلك البلدان التي تستضيفهم. وفي الوقت نفسه، تواصل فرنسا العمل مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين لضمان تهيئة النظام السوري الظروف الملائمة لعودة اللاجئين الطوعية والآمنة والكريمة والمستدامة إلى سورية وتنفيذ جميع الضمانات اللازمة امتثالاً لأحكام القانون الدولي ذات الصلة. والعقبات التي تحول دون العودة ليست اقتصادية فحسب، بل أمنية وسياسية كذلك. وتجاهلها لن يشجع أي شخص على العودة.

وتستمر الحالة الإنسانية في التدهور، حيث يعتمد 70 في المائة من السكان الآن على المساعدات الإنسانية. ومع انعدام الأمن الغذائي الذي يؤثر على ما يقرب من 13 مليون نسمة، قررت فرنسا زيادة دعمها لبرنامج الأغذية العالمي، بما في ذلك من خلال مشروع تجريبي حول سلسلة قيمة القمح في الشمال الغربي. إن تجديد الإذن بالعبور عبر نقطتي باب السلام والراعي في 13 آب/أغسطس خبر سار. ونحث النظام السوري على تجديد جميع التصاريح الخاصة بنقاط العبور من دون حدود زمنية حتى تتوفر لدى العاملين في مجال العمل الإنساني قدرة على التنبؤ بما يحتاجون إليه للاستجابة للاحتياجات المتزايدة. وستبقى فرنسا والاتحاد الأوروبي في حالة تعبئة كاملة لتلبية الاحتياجات الإنسانية للمدنيين السوريين.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر المبعوث الخاص بيدرسن ووكيلة الأمين العام بالنيابة مسويا على إحاطتيهما اليوم.

سأثير ثلاث نقاط.

أولاً، شهدنا هذا الشهر سلسلة أخرى من الهجمات التي شنتها جماعات الميليشيات التي تدعمها إيران ضد قوات التحالف في سورية. ولا تزال الجهات الفاعلة الخبيثة تسعى للاستفادة من حالة عدم الاستقرار لتأمين نفوذها وبالتالي زعزعة استقرار المنطقة. وتهدد أعمال العنف التي تشنها قوات النظام، التي تدعمها إيران، ضد قوات سورية الديمقراطية على طول نهر الفرات بمزيد من زعزعة الاستقرار في بلدٍ يعاني أصلاً من النزاع. وستستمر حالة عدم الاستقرار هذه في التمظهر عبر الحدود في لبنان والعراق.

ثانياً، كان عدد من المناسبات السنوية هذا الشهر بمثابة تذكير صارخ بالتأثير المدمر للنزاع على حياة السوريين. فقد مضى 11 عاماً على استخدام نظام الأسد الأسلحة الكيميائية لقتل أكثر من 1 400 شخص في الغوطة. ومر عقد من الزمان منذ أن بدأ تنظيم داعش في ارتكاب الإبادة الجماعية ضد الإيزيديين. وأريد أن أسلط الضوء على محنة النساء الإيزيديات المفقودات والعائلات التي مزقتها تلك الأعمال المروعة. وإذ نحتفل باليوم الدولي للمختفين قسراً، نذكّر بأن المختفين قسراً يمثلون حوالي 5 في المائة من إجمالي عدد السكان السوريين. فيجب على جميع الأطراف الانخراط بحسن نية إذ أن المؤسسة المستقلة المعنية بالمفقودين أنشئت لمعرفة مصيرهم.

ثالثًا، على الرغم من الصدمة العميقة التي خلفتها تلك الجرائم المروعة، استمر الشعب السوري في إظهار شجاعته وعزيمته في المطالبة بالحرية والحقوق الديمقراطية. وقد مر الآن عام كامل من الاحتجاجات في السويداء في مواجهة نظام الأسد والمطالبة بتغييره. إن المظاهرات بمثابة شهادة درامية على المشاكل العالقة التي دفعت الناس

إلى الشوارع لأول مرة في عام 2011. ونواصل دعوة نظام الأسد إلى تحقيق مطالب المحتجين في الحقوق السياسية والمدنية والإنسانية وإنهاء القهر الممنهج للسوريين الذين ينشدون الحرية والديمقراطية والتغيير بشكل عادل.

إن تنفيذ القرار 2254 (2015) في مصلحة نظام الأسد، في نهاية المطاف. فذلك يوفر طريقًا للخروج من النزاع من شأنه أن يحمي حقوق جميع السوريين. وتكرم المملكة المتحدة مثابرة الذين يسعون بشجاعة إلى الحقيقة والعدالة والحرية والاستقرار.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد داندي (سورية): أهنئكم، السيد الرئيس، ووفد بلدكم الصديق على إدارتكم الناجحة لأعمال المجلس لهذا الشهر.

نجتمع اليوم في الوقت الذي تشهد فيه منطقتنا تصعيدا خطيرا يهدد بإشعالها وتفجيرها، الأمر الذي سيلقي بآثاره على العالم أجمع وليس على المنطقة فحسب. وذلك جراء استمرار كيان الاحتلال الإسرائيلي في ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية بحق الشعب الفلسطيني في قطاع غزة وإمعانه في شن المزيد من أعمال العدوان على دول المنطقة بما في ذلك بلدي، سورية، التي لم يكن آخرها عدوانه الغادر على بلدة مجدل شمس السورية الواقعة في الجولان السوري المحتل بتاريخ 27 تموز/يوليه 2024. يجدد وفد بلدي التأكيد على ما تضمنته الرسالتان المتطابقتان الموجهتان من حكومة الجمهورية العربية السورية إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن بتاريخ 14 آب/أغسطس الجاري، بشأن رفض سورية جملةً وتفصيلاً الأكاذيب التي أدلى بها ممثل كيان الاحتلال الإسرائيلي خلال الجلسة الطارئة التي عقدها المجلس تحت بند "الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين"، بتاريخ 13 آب/أغسطس الجاري (انظر S/PV.9704)، وتجدد إدانتها بأشد العبارات قيام ممثل الكيان الإسرائيلي، في إطار ممارساته الاستعراضية وألاعيبه المكشوفة وسعيه لتزييف الحقائق، برفع صور الأطفال السوريين الذين استشهدوا جراء العدوان الإسرائيلي الآثم على بلدة مجدل شمس في الجولان السوري المحتل وزعمه بأنهم "أطفال إسرائيليون".

تشدد سورية على أن أهلنا في الجولان المحتل هم مواطنون عرب سوريون، كانوا وما زالوا وسيبقون جزءاً أصيلاً من الشعب السوري، وهم متمسكون بانتمائهم لوطنهم سورية وهويتهم الوطنية، ويرفضون الاحتلال الإسرائيلي ويتطلعون لإنهائه ووضع حدٍ لممارساته الإجرامية بحقهم. تؤكد سورية مجدداً على حقها المشروع باستعادة الجولان السوري المحتل كاملاً، وهو حقٌّ ثابتٌ لا يخضع للمساومة أو للضغوط، ولا يسقط بالتقادم، يكفله القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وخاصةً القرار 497 (1981).

إن ما يزيد من المخاطر المحدقة بالمنطقة أن بعض الدول الغربية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية التي تدّعي حرصها على حقوق الإنسان، تقوم بتحريك أساطيلها وجيوشها نصرةً لكيان الاحتلال الإسرائيلي المجرم ليزداد إمعاناً في جرائمه ومجازره واعتداءاته، بدلاً من ممارسة دورها كدولٍ دائمة العضوية في مجلس الأمن بما يسهم في النهوض بولايته وحفظِ السلم والأمن الدوليين وفقاً للميثاق.

تواصل الحكومة السورية خطواتها للارتقاء بالوضع الإنساني وتوفير الخدمات الأساسية للسوريين، ومتابعة عملية تحديث البنى الإدارية والتشريعية. وفي هذا السياق، صدر الشهر الماضي المرسوم التشريعي رقم 19 الذي نص، من بين جملة أمور، على إحداث المجلس الوطني لشؤون الأشخاص ذوي الإعاقة ليكون الجهة المخولة بكل ما يتعلق بشؤونهم، بما في ذلك حمايتهم وضمان الدمج الشامل لهم في المجتمع، وتلبية احتياجاتهم المختلفة، وتوفير الحماية الاجتماعية والبنى التحتية المناسبة لهم، وضمان مشاركتهم في الحياة السياسية والعامة.

كذلك تواصل الحكومة السورية نهجها الإيجابي وتعاونها البنّاء مع الشركاء في العمل الإنساني والتنموي، وتستمر في تقديم الدعم والتسهيلات اللازمة لعملهم، حيث قامت بتجديد الإذن الممنوح للأمم المتحدة باستخدام معبري باب السلامة والراعي الحدوديين لثلاثة أشهرٍ إضافية، وذلك لتيسير وصول المساعدات الإنسانية لمستحقيها من المدنيين السوريين في شمال غرب سورية.

في الوقت الذي احتفل فيه العالم باليوم العالمي للعمل الإنساني، فإن بلدي سورية لا يزال يعاني من قيام بعض الدول الغربية بتسييس العمل الإنساني وعرقلته من خلال حجب التمويل وربطه بشروطٍ سياسية خدمة لمصالحها على حساب أمن واستقرار ومعيشة الشعب السوري، وذلك عبر سياساتٍ عدائية ألحقت ولا تزال تلحق ضرراً بالغاً بجهود الحكومة السورية ذات الصلة، وبقدرة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة على الاضطلاع بولايتها ودعم صمود السوريين وتعزيز مشاريع التعافي المبكر في القطاعات الأساسية التي أشارت إليها قرارات مجلس الأمن، وهي الصحة والتعليم والمياه والكهرباء والإيواء.

قبل عامٍ ونصف العام، تعرضت سورية لزلزالٍ مدمرٍ. آنذاك، ولغياب الآليات والمعدات الحديثة بسبب التدابير القسرية الانفرادية، اضطر الكثير من السوريين للحفر بأيديهم محاولين العثور على أحبتهم لإنقاذهم من بين الأنقاض. واليوم، وإذ تصيب سورية هزات جديدة بلغت إحداها منذ أسبوعين 5,5 درجة على مقياس ريختر، فإن الظروف المأساوية لا تزال قائمة، وذلك لأن بعض الدول الغربية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، لا تزال مصرة على المضي قدماً في سياساتها الهدّامة، والاستمرار بسياسة العقاب الجماعي للشعوب من خلال فرضها للتدابير الانفرادية القسرية التي تستهدف جميع فئات الشعب السوري دون استثناء. إن غياب الآليات والمعدات الحديثة ليس إلا أثراً واحداً من الآثار الكارثية المتعمّدة للتدابير الانفرادية القسرية التي تستهدف وبشكل مباشر قطاعاتٍ حيوية، تبدأ بالقطاع المصرفي والمالي، مروراً بقطاع النفط والطاقة والطيران، ولا تنتهي بقطاع الإعمار وغيره من القطاعات الحيوية التي تمس الحياة اليومية لكافة السوريين.

إن وفد بلدي، وإذ يحيط علماً بالنقاط الإيجابية الواردة في التقرير الصادر عن لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) حول آثار التدابير القسرية الانفرادية على الجمهورية العربية السورية، ويرى فيه دليلاً إضافياً على الآثار الكارثية لتلك التدابير اللاشرعية وتفنيداً للمزاعم التي يروج لها من يفرض تلك التدابير، إلا أن وفد بلدي يشدد على أن المشكلة الحقيقية هي فرض التدابير القسرية الانفرادية بما تمثله من انتهاك جسيم للقانون الدولي، وليس مجرد فرط امتثال أو الآثار غير المتعمدة لتلك التدابير. كما ويتطلع وفد بلدي لقيام الأمين العام بإصدار التقرير الخاص لرصد ودراسة أثر فرض هذه التدابير الأحادية على الدول المتضررة، وذلك تنفيذاً لقرار الجمعية العامة 135/78 المعنون "التدابير الاقتصادية الانفرادية بوصفها وسيلة للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية".

تجدد سورية التزامها بعمليةٍ سياسية بقيادةٍ وملكية سورية دون أي تدخلٍ خارجي، وفي ظل الاحترام التام لسيادتها ووحدة وسلامة أراضيها، وتؤكد استمرارها في التعاون والحوار مع المبعوث الخاص ضمن ولايته كميسر، وتتطلع إلى نجاح جهوده لعقد الجولة التاسعة للجنة مناقشة الدستور في العاصمة العراقية بغداد.

وتشدد على أن الحل السياسي في سورية يستلزم إنهاء الوجود اللاشرعي للقوات الأمريكية، ووقف نهبها للثروات السورية ودعمها للإرهاب وللميليشيات العميلة لها التي لا تتورع عن شن الهجمات الإجرامية على المدنيين الأبرياء المدافعين عن عائلاتهم وقراهم وممتلكاتهم في مدن دير الزور والحسكة والقامشلي، إضافةً إلى قرى أخرى في المناطق الشرقية والشمالية الشرقية، بدعمٍ مباشر من القوات الأمريكية المتواجدة على أجزاء من الأراضي السورية بشكلٍ غير شرعي.

ختاماً، تؤكد سورية على عدم وجود أي أساسٍ قانوني لوجود أو بقاء القوات الأمريكية المتواجدة بشكل غير شرعي في سورية ودون موافقة الحكومة السورية، وبما يتعارض مع الأحكام المستقرة في القانون الدولي بشقيه التعاهدي والعرفي. وما الأكاذيب والادعاءات الأمريكية حول ضمان هزيمة داعش كمبرر لاستمرار هذا التواجد اللاشرعي إلا ذرائع واهية لا تستند إلى أي أساس قانوني. بل على العكس تماماً، فإن هذا التواجد هو في الحقيقة ما يعيق جهود مكافحة الإرهاب في سورية، ويحد من الجهود الوطنية المبذولة في إطار استراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب التي تؤكد بوضوح على أولوية الملكية الوطنية للدولة المعنية في جهود مكافحة الإرهاب وضمان احترام سيادتها، وهو ما يستلزم إنهاء الوجود العسكري الأجنبي اللاشرعي على الأراضي السورية، ووضع حدٍ لما يرتبط به من أعمال عدوانٍ ودعمٍ لكياناتٍ

وميليشيات إرهابية، ونهبٍ للثروات الوطنية، وإعادة بسط سلطة الدولة وسيادة القانون على كامل ترابها الوطني.

أخيراً، فيما يتعلق بالاتهامات الكاذبة التي ساقها ممثل الإدارة الأمريكية بخصوص المخدرات، والتي لا أساس لها من الصحة، نبين ما يلي: لقد أدت الحرب الإرهابية في سورية إلى تزايد الأنشطة الإجرامية لتلك التنظيمات والجماعات المرتبطة بها – وذلك طبعاً بفعل دعم الإدارة الأمريكية لها. وقد قامت تلك التنظيمات، لتمويل جرائمها أيضاً، بالاتجار بالمخدرات. وعلى الرغم من التحديات القائمة، فإن الحكومة السورية تبذل قصارى جهدها، بما في ذلك التعاون مع دول الجوار، للتصدي لهذه الظاهرة. وقد حققت إنجازات هامة في هذا الإطار.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد إيرواني (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): بما أن هذا هو بياننا الأول لهذا الشهر، فإننا نهنئ سيراليون على توليها رئاسة المجلس ونشيد بقيادتها الناجحة حتى الآن. ونشكر السيد بيدرسن، المبعوث الخاص للأمين العام، والسيدة مسويا، وكيلة الأمين العام بالنيابة للشؤون الإنسانية، على إحاطتيهما المتبصرتين.

لا تزال الحالة الإنسانية في سورية مزرية، ولا يزال الشعب السوري يعاني من صعوبات اقتصادية شديدة. وقد أدى تسييس المساعدات الإنسانية وعرقلة الدعم الدولي لإعادة إعمار سورية، والذي تقوده إلى حد كبير الولايات المتحدة وحلفاؤها الغربيون، إلى إطالة أمد النزاع وتكثيف معاناة الشعب السوري. وبالإضافة إلى ذلك، تواصل الولايات المتحدة استخدام الجزاءات الانفرادية غير الإنسانية كأداة لمعاقبة الشعب السوري بشكل جماعي. تفرض هذه الإجراءات غير القانونية مصاعب لا داعي لها وتعيق مسار التعافي في سورية.

ونكرر دعوتنا إلى الوقف الفوري لتلك التدابير الضارة. ويجب رفع هذه التدابير، باعتبار ذلك التزاماً قانونياً وواجباً أخلاقياً على السواء. وبالمثل، فإن تقديم المساعدات الإنسانية المحايدة وغير المسيسة إلى جميع مناطق سورية أمر بالغ الأهمية لإنقاذ الأرواح. وينبغي إعطاء الأولوية لمشاريع التعافي المبكر من أجل تقديم الدعم الشامل ومساعدة المجتمعات المحلية على إعادة بناء قدرتها على الصمود وتعزيزها. ويجب أن يشكل تيسير إعادة إعمار سورية وضمان العودة الآمنة للاجئين والنازحين داخلياً إلى أماكن إقامتهم الأصلية جزءاً لا يتجزأ من أي حل شامل للنزاع الحالي في سورية. وينبغي ألا تتلاعب بعض البلدان بمصالح ملايين اللاجئين السوريين لتحقيق أغراض سياسية. فتأخير عودة اللاجئين السوريين لا يؤدي إلا إلى إطالة معاناتهم ويضع عبئاً مفرطاً على البلدان المجاورة.

وترحب إيران بقرار الحكومة السورية الذي تمت الموافقة عليه الشهر الماضي والقاضي بتمديد وصول الأمم المتحدة إلى معبري باب السلامة والراعي لمدة ثلاثة أشهر إضافية، حتى 13 تشرين الثاني/نوفمبر، إلى جانب تمديد الوصول إلى معبر باب الهوى لمدة ستة أشهر إضافية.

وندين بشدة العدوان الإسرائيلي المستمر على سيادة سورية وسلامة أراضيها، واستهداف المدنيين والبنية التحتية المدنية، واستمرار احتلال إسرائيل للجولان السوري. وتشكّل الأنشطة الخبيثة التي تضطلع بها إسرائيل في المنطقة تهديداً خطيراً للسلام والأمن الدوليين. ويواصل نظام الاحتلال الإسرائيلي، بدعم قوي من الولايات المتحدة والدعم السياسي من المملكة المتحدة، ارتكاب فظائعه اليومية وجرائم الحرب المنهجية ضد شعب فلسطين في غزة والضفة الغربية وينتهك سيادة لبنان وسلامة أراضيه في إفلات تام من العقاب. ويجب أن يدين مجلس الأمن بشكل لا لبس فيه نظام إسرائيل الوحشي بسبب أنشطته الشريرة في المنطقة وأن يتخذ إجراءات حاسمة لإجبار ذلك النظام الإرهابي على إنهاء احتلاله للجولان السوري، ووقف جميع الأعمال العدوانية ضد سورية ولبنان ووقف حرب الإبادة الجماعية المستمرة ضد الشعب الفلسطيني.

ونشاطر ممثل الجمهورية العربية السورية الرأي الذي أعرب عنه بأن أي حل سياسي يجب أن يتضمن إنهاء الوجود غير الشرعي للقوات الأمريكية ووقف استغلالها للموارد السورية ووقف دعمها للجماعات والميليشيات الإرهابية. وتثير القلق الهجمات وأعمال العنف الأخيرة

التي ارتكبتها الميليشيات والمجموعات الإرهابية المدعومة من الولايات المتحدة ضد المدنيين الأبرياء في دير الزور والحسكة ومناطق أخرى في المناطق الشرقية والشمالية الشرقية.

إن إيران ملتزمة بالتوصل إلى حل سياسي للأزمة السورية. وندعم جهود المبعوث الخاص ونشيد بتواصله النشط مع جميع الأطراف المعنية في حل النزاع. وتدعو إيران بقوة للاستئناف الفوري لاجتماعات اللجنة الدستورية وتدعم الجهود الرامية إلى عقد الجولة التاسعة من المناقشات الدستورية في بغداد، حيث حظي هذا الخيار بدعم معظم الأطراف. علاوة على ذلك فإن إيران، إلى جانب شريكيها في مسار أستانا، روسيا وتركيا، لا تزال ملتزمة بتحقيق تطبيع طويل الأمد في سورية. وفي هذا السياق، ندعم استئناف الحوار السوري – التركي دعماً كاملاً، إدراكاً منا لأهميته في إطار الجهود الأوسع نطاقاً.

في الختام، أود أن أسلط الضوء على مسؤولية الولايات المتحدة عن الوضع الحالي في سورية والمنطقة. إن الوجود غير الشرعي لقوات الولايات المتحدة يشكل المصدر الرئيسي لعدم الاستقرار وانعدام الأمن في سورية، حيث يوفر غطاء للجماعات الإرهابية لتعزيز مواقفها وارتكاب المزيد من الفظائع. وهو ينتهك سيادة سورية ووحدة أراضيها والقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن، بما في ذلك القرار 2254 (2015). ولا يمكن لمزاعم مكافحة الإرهاب أن تبرر بأي حال من الأحوال تلك الانتهاكات الفظيعة. ومع ذلك، وبدلاً من اتخاذ إجراءات ملموسة لوقف هذه الانتهاكات الجسيمة، تواصل الولايات المتحدة انتهاكاتها، وتقف في الوقت نفسه إلى جانب إسرائيل وتزودها بنشاط بالدعم العسكري والاستخباراتي والمالي الكبير وتوفر لها الغطاء الدبلوماسي لمواصلة جرائمها الفظيعة ضد دول أخرى في المنطقة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد يلدز (تركيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر المبعوث الخاص بيدرسن ووكيلة الأمين العام بالنيابة مسويا على إحاطتيهما.

لقد تسبب النزاع المستمر في سورية منذ 13 عاماً في معاناة هائلة لملايين السوريين الذين يواجهون تقييد الحيز السياسي وتدهور الاقتصاد والنزوح الجماعي والإرهاب والعنف والتدهور المستمر للوضع الإنساني. وكان من الممكن تجنب هذه الأزمات المتزايدة لو عولجت الأسباب الجذرية للنزاع في الوقت المناسب، بما يتماشى مع القرار 2254 (2015). وللأسف، لم يقتصر الأمر على عدم حل الأزمة السورية فحسب، بل لقد غرقت المنطقة الآن في اضطرابات خطيرة ومعقدة.

وفي هذا المنعطف الحرج، ينبغي أن يشكل منع انزلاق سورية إلى دوامة أخرى من العنف الإقليمي أولوية رئيسية للجميع. وينبغي أن تكون خطورة الحالة في الشرق الأوسط بمثابة جرس إنذار يكشف الحاجة الملحة للتوصل إلى تسوية دائمة للنزاع السوري. وعلى جميع الجهات الفاعلة داخل سورية وخارجها مواجهة هذا الواقع وتجنب التعامل مع الأزمة السورية على أنها حالة مجمدة أو حالة لاحقة للنزاع. ويكمن الحل الدائم الوحيد في أن تصبح سورية بلداً تحكمه إرادة جميع السوريين، مع الحفاظ على سلامة أراضيها ووحدتها. ولا يمكن التوصل إلى تسوية دائمة ما لم تبذل جميع الجهات الفاعلة المعنية جهوداً مشتركة وتضع رؤية مشتركة تركز على أربع أولويات: أولاً، تنشيط العملية السياسية من خلال عقد اجتماع اللجنة الدستورية دون مزيد من التأخير، على الرغم من استمرار عرقلة هذا الجهد للأسف؛ ثانياً، تهيئة الظروف المواتية للعودة الآمنة والطوعية والكريمة للسوريين إلى بلدهم؛ ثالثًا، مكافحة الإرهاب الانفصالي للحفاظ على وحدة الأراضي السورية وسلامتها الإقليمية؛ ورابعاً، ضمان إيصال المساعدات الإنسانية للمحتاجين في سورية دون انقطاع. إن اللجنة الدستورية هي محور عملية الأمم المتحدة السياسية في سورية. ومن الضروري ضمان استمراريتها. فبالتطورات التي يمكن تحقيقها في العملية السياسية، يمكن اتخاذ المزيد من الخطوات لتحسين حياة الناس على الأرض بسهولة.

وهناك تطورات مقلقة في شمال شرق سورية يجب أن تكون مصدر قلق بالغ لكل من يهتم بصدق بالحفاظ على وحدة البلد وسلامة أراضيه. وتبين الأحداث الأخيرة في دير الزور مرة أخرى مدى خطل وعدم قابلية الدعم المقدم لحزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب/قوات سورية الديمقراطية الإرهابية للاستدامة. وقد وُثقت

الممارسات القمعية والانتهاكات الجسيمة لذلك التنظيم الإرهابي ضد السكان المحليين في شمال شرق سورية، ولا سيما ضد الأطفال، على نطاق واسع منذ سنوات، بما في ذلك من قبل الأمم المتحدة. وهم يفعلون الشيء نفسه تقريباً في أجزاء من العراق.

ومؤخرا جدا، كما هو مسجل في تقارير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، كشفت منظمة حزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب/قوات سورية الديمقراطية الإرهابية مرة أخرى عن وجهها الحقيقي القبيح من خلال تقييد وصول الإمدادات الغذائية الأساسية ومياه الشرب إلى السكان المحليين في دير الزور، فضلاً عن عرقلة إيصال المساعدات الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة عبر خطوط التماس إلى منطقتي رأس العين وتل أبيض. ويحاول حزب العمال الكردستاني وفرعه، ما يسمى بقوات سورية الديمقراطية، إخضاع الشعب السوري منذ سنوات بحجة محاربة تنظيم داعش، بينما هو في الواقع يطلق سراح أتباع داعش ويركز فقط على خططه الانفصالية، كما يتجلى في ما يسمى بالعقد الاجتماعي ومحاولات الانتخابات المحلية. وعلى ذلك، فإن حزب العمال الكردستاني هو أكبر تهديد لوحدة سورية وسلامة أراضيها، فضلاً عن كونه خطراً جسيماً على أي جهد جاد نحو تحقيق السلام والاستقرار في ذلك البلد.

كما لا تزال سورية تعاني من حالة إنسانية متدهورة بشكل كبير. ففي العام الرابع عشر من الأزمة، بلغ عدد المحتاجين للمساعدات الإنسانية داخل البلد رقماً قياسياً، 16.7 مليون نسمة. وعلى الرغم من ذلك، فإن قدرة الأمم المتحدة على الاستجابة الإنسانية مقيدة بشدة بسبب الشكوك حول إمكانية الوصول وعدم كفاية التمويل. ولئن كنا نلاحظ استمرار استخدام ثلاثة معابر حدودية لإيصال مساعدات الأمم المتحدة المنقذة للحياة عبر الحدود، فإننا ندعو إلى السماح بالوصول عبر الحدود على أساس الاحتياجات وعلى نحو يمكن التنبؤ به بدلاً من التمديدات المصطنعة المحددة زمنياً. وتمديدات اليوم الأخير واللحظة الأخيرة وقصيرة الأجل ليست مناسبة. وبالمثل، من الضروري الحفاظ على النهج الذي يشمل سورية بأكملها، الذي كان العمود الفقري لاستجابة الأمم المتحدة الإنسانية الضخمة في حالة النزاع المعقدة هذه.

وفي ضوء تفاقم الحالة الإنسانية، من المهم أيضاً عدم تخفيض التمويل الإنساني لسورية والوفاء بالتعهدات بسرعة. وسنواصل، بوصفنا تركيا، تيسير إيصال المساعدات الإنسانية إلى سورية. كما إننا نتعاون مع الأمم المتحدة لوضع حلول دائمة لمشاكل المياه والكهرباء في الشمال السوري، وأشكر وكيلة الأمين العام بالإنابة على ذكر ذلك.

وفي الختام، فإننا بحاجة إلى إعادة تقويم تركيز المجتمع الدولي، مع تنسيق أوسع ونهج شامل تجاه سورية. وأي خطوة جادة نحو مصالحة وطنية حقيقية تتماشى مع تطلعات الشعب السوري بأكمله ستسهم في حل النزاع السوري.

أرجو لكم التوفيق، سيدي الرئيس، خلال فترة رئاستكم للمجلس.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): طلب ممثل الولايات المتحدة الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية): أعتذر عن أخذ الكلمة، ولكنني بحاجة إلى الرد على بعض التعليقات التي أدلى بها ممثل نظام الأسد.

لنكن واضحين: لا أحد ألحق بالشعب السوري أذى أكبر من نظام الأسد سواء كان ذلك اقتصاديًا أو سياسيًا أو عسكريًا. ويتعين علينا ألا ننسى كيف بدأت تلك الحرب. يمكن للنظام أن يحاول إلقاء اللوم عن الآخرين، لكن المجتمع الدولي لن ينخدع بتلك التحويلات المعتادة. ويظل النظام يشكل تهديداً أمنياً كبيراً للشعب السوري. فقد ارتكب فظائع لا يمكن تصورها ضد السوريين، والأكثر ترويعا باستخدام النظام الأسلحة الكيميائية. ولا عجب في أن السوريين خارج البلد يترددون في العودة. ولن ينسى المجتمع الدولي تلك الفظائع، وسيحاسب النظام السوري عليها.

ونقطتي الأخيرة هي: أشار البعض هنا إلى أن الولايات المتحدة تنهب موارد سورية. وذلك غير صحيح على الإطلاق. فالولايات المتحدة لا تنهب موارد سورية. الجنود الأمريكيون موجودون في سورية لمكافحة تنظيم داعش، كما قلنا مرات لا تحصى في المجلس. لذلك

أدعو الذين يستمرون في توجيه تلك الاتهامات الباطلة بشأن ما تقوم به الولايات المتحدة في سورية إلى إنهاء تلك الاتهامات الباطلة ومحاسبة أنفسهم على ما فعلوه بالشعب السوري وآفاق مستقبل سورية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): طلب ممثل الجمهورية العربية السورية الكلمة للإدلاء ببيان آخر. أعطيه الكلمة الآن.

السيد داندي (سورية): لقد اعتدنا على الأكاذيب والادعاءات الباطلة التي يسوقها ممثل الإدارة الأمريكية، رغم أن الجميع يعرف أنه لا يوجد أي أساس قانوني لوجود قواتهم في بلدي، متذرعين بمكافحة داعش وهزيمته. وعلى كل الأحوال شرحت هذا قبل قليل ولن أطيل عليكم. أود فقط أن أحيلكم إلى اعتراف صريح من رئيس الأركان الأمريكي السابق، مارك ميلي:

”قبل أن نتبرأ جميعًا بشأن ما تفعله إسرائيل، وأنا أشعر بالفزع تجاه موت الأبرياء في غزة، لا ينبغي لنا أن ننسى أننا نحن، الولايات المتحدة، قتلنا الكثير من الأبرياء في الموصل، بالعراق، وفي الرقة، بسورية. لقد دمرنا 69 مدينة يابانية، بخلاف هيروشيما وناكازاكي. لقد ذبحنا الناس بأعداد هائلة، رجالا ونساء وأطفالا“.

إن هذه الكلمات توضح جانباً صغيراً جداً جدا من الجرائم التي ترتكبها الإدارات الأمريكية المتعاقبة عبر التاريخ وفي مختلف مناطق العالم، بما فيها بلدي، سورية.

رُفعت الجلسة الساعة 12/50.